



PROVISIONAL

S/PV.2701
29 July 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

(تايلند)

السيد كاسميري

الرئيسي :

السيد ساغرونشوك	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هوغ	استراليا
السيد شكر	الإمارات العربية المتحدة
السيد غارغالوف	بلغاريا
السيد غراندرسون	ترينيداد وتوباغو
السيد بروكتر	الدانمرك
السيد لوي لي	الصين
السيد دوميفي	غانا
السيد دي كيمولاريا	فرنسا
السيد بابون غارسيا	فنزويلا
السيد غاياما	الكونغو
السيد راكوتوندرامبوا	مدغشقر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
سير جون طومسون	وايرلندا الشمالية
السيد والترز	الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التلميحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البداية أود أن أشير إلى

أنه ليس من تقاليد مجلس الأمن أن تقطع أعماله في هذه القاعة أية تظاهرات عامة من أي نوع . وكريش للمجلس فلأنني لن أسمح بحدوث مثل هذا في المستقبل .

اقرار جدول الاعمالأقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة

لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة (S/18230) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى المقررات التي اتخذت

في الجلسة الـ ٢٧٠٠ ، أدعو ممثلة نيكاراغوا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، كما أدعو ممثلي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والسلفادور ، وكوبا ، والهند ، واليمن الديمقراطية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد أودونكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية) ، والسيد ميزا (السلفادور) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد

كريشان (الهند) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) المقاعد المخصصة لهم إلى

جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيي أعضاء المجلس

علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية السورية ، وفييت نام يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في المناقشة بشأن البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد كولافيتش (تشيكوملوفاكيا) ، والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد بوي شوان نات (فيت نام) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيستأنف مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الاول هو ممثل الولايات المتحدة ، واعطيه الكلمة الآن .

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اوضح بداية انني حين غادرت هذا الصباح لم اكن اتوي ان اقلل من شأن أي من المتكلمين . لقد غادرت لانني كلفت بأن اكون الممثل الرئيسي للولايات المتحدة في جنازة افريل هاريمان الذي عملت معه شخصيا لعدد من السنين والذي اكن له كل تقدير .

واود ايضا ان اضيف بوضوح انني لا اعبأ بان يصفق لي في نهاية بياني . انني لم احشد جمهورا في القاعة .

نجتمع هنا مرة ثانية لنناقش الحالة في نيكاراغوا . إنها المرة الثانية عشرة التي تدعو فيها نيكاراغوا مجلس الامن للاجتماع . ويتذكر السادة الاعضاء ان السبب الرئيسي لهذا الاجتماع وهو الحكم الاخير الصادر عن محكمة العدل الدولية كان ايضا السبب الذي دعا نيكاراغوا لطلب انعقاد المجلي في وقت سابق من هذا الشهر .

ما من دولة اسبق من الولايات المتحدة في التزامها بالقانون الدولي . وليس لأي عضو في الامم المتحدة سجل اطول وابلغ من سلجها في احترامها وتأييدها للتصويمة السلمية للمنازعات وفقا لميثاق الامم المتحدة ومصادر القانون الدولي الاخرى . ولسنا ، بالتأكيد ، على استعداد لتلقي دروس في القانون الدولي من نيكاراغوا وهي بلد انتهك القانون الدولي بما في ذلك أهم قواعد ميثاق الامم المتحدة من خلال سياسة الدولة المتعمدة . وهي بلد تسعى للاطاحة بحكومات جيرانه ، وانكر على شعبه حق تقرير المصير .

لقد حلت نيكاراغوا الآن على حكم من محكمة العدل الدولية باتت تجده مفيداً في حربها الاعلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية . وتأسف الولايات المتحدة لأن نيكاراغوا قد سعت لاساءة استخدام المحكمة بهذه الطريقة .

لقد ذكرت الولايات المتحدة منذ البداية أن هذه القضية غير مناسبة للتسوية القضائية . لقد طلب الى المحكمة التصدي لجانب واحد وضئيل ، اختيار بحذر ، من الازمة في أمريكا الوسطى . لقد كان ظلماً أن يطلب الى المحكمة أن تحل هذه الازمة لأن الطريق الوحيد لحل الازمة يكمن في المفاوضات التي تشترك فيها جميع الاطراف .

ليس هذا هو الوقت ولا المكان لتقديم عرض واي لقرار المحكمة الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ والآراء المخالفة القوية التي رافقته . ويكفي القول أننا نرى أن المحكمة قد أساءت أساساً فهم الحالة في أمريكا الوسطى وكانت مخطئة بشأن العديد من الحقائق ، وتصور المحكمة للقانون الدولي ذي الصلة معيب من نواحٍ هامة . ومع ذلك لا يبدو أن لنيكاراغوا مثل هذه التحفظات . هل يعني ذلك أن النظام السانديني يتفق والمحكمة على أن المعارضة الديمقراطية هي قوة مستقلة لا تتحكم فيها الولايات المتحدة ؟ ذلك ما نأمله لأنه من الواضح - للولايات المتحدة ولمجموعة كونتادورا ، بيد أنه ليس واضحاً للساندينيين لعدة سنوات - أن الصراع سيستمر في تمزيق نيكاراغوا حتى يتم التوصل الى المصالحة الحقيقية عن طريق عملية التفاوض . وهذا التفاوض ، شأنه شأن المفاوضات بين حكومة نيكاراغوا وغيرها من حكومات أمريكا الوسطى ، ضروري لحل الازمة في أمريكا الوسطى .

ولقد حاولت نيكاراغوا اليوم أن تعرض الازمة في امريكا الوسطى بوصفها صراعاً في المقام الاول بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا . والمشكلة الفعلية ليست الصراع بين قادة الساندينينيين والولايات المتحدة ، بل هي الصراع بين هؤلاء القادة وشعب نيكاراغوا الذي عانى طويلا وظل ضحية القمع الأخذ في التزايد من قبل الساندينينيين ، وهي الصراع بين هؤلاء القادة وجيران نيكاراغوا الذين ظلوا ضحايا عدوان الساندينينيين الذي ليس له ما يبرره .

إن سبب هذا الصراع بديهي ، الا وهو خيانة الساندينينيين أنفسهم لثورة ١٩٧٩ . وكلنا نذكر كيف جاب الساندينينيون أنحاء العالم في عام ١٩٧٩ يستجدون الدعم لمواجهة دكتاتورية سوموزا . ووعدونا بأنهم سوف يشجعوا على قيام حكومة تقدمية تقوم على الديمقراطية التعددية واقتصاد مختلط وعلى عدم الانحياز . ونذكر على وجه الخصوص الرسالة التي بعثوا بها الى منظمة الدول الامريكية قبل حوالي أسبوع من توليهم السلطة ، ووعدوا فيها بالاحترام الكامل لحقوق الانسان والانتخابات الحرة .

وكم باتت فارغة كل هذه الوعود ، فمنذ سبع سنوات يعمل الساندينينيون بشكل منتظم على تعزيز حكمهم والتخلص من القطاعات التي حاربت من أجل الديمقراطية في عام ١٩٧٩ . وهل أنا بحاجة الى ان أذكر بأن أحد الموقعين على تلك الرسالة في عام ١٩٧٩ ، والذي كان آنذاك عضواً بالمجلس العسكري الحاكم ، ألفونسو روبيلو ، اضطهد واجبر على الفرار الى المنفى ؟ انه وعضو آخر سابق في المجلس الثوري الحاكم ، ارتورو كروز ، هما الآن زعيمان للمقاومة الديمقراطية . وموقع آخر على الرسالة ، فيوليتا كامورو ، تعرضت لاساءة واضطهاد الساندينينيين ؛ واعتقد أن القائد أورتيغا قال أنه ينبغي الحكم عليها بالسجن لمدة ثلاثين عاماً من قبل المحكمة الشعبية للجنايات ولقد دُفع ابنها ، بيدرو خواكين ، الى الفرار ، واغلقت صحيفة اسرتها "الابرينسا" . ويجب أن نتذكر جميعاً أن أعمال سوموزا ضد "الابرينسا" ، واسمها اغتيال زوج فيوليتا كامورو ، محرر الصحيفة ، هي التي ساعدت على اشعال شرارة ثورة ١٩٧٩ .

لقد وردت أهداف القادة الحقيقية في "وثيقة ال ٧٢ ساعة" التي تكتسب الآن شهرة وكتبها الساندينيون أنفسهم في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، أي عقب سقوط سوموزا ببضعة أشهر فقط ، وتظهر بوضوح ان الساندينيين لم تكن لديهم أية نية في الوفاء بالوعود التي قدموها في عام ١٩٧٩ .

لقد كانت "وثيقة ال ٧٢ ساعة" بياناً لسياسة وأهداف جبهة ساندينيستا لتحرير نيكاراغوا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، عندما كان العديدون داخل نيكاراغوا وخارجها يعتقدون ان الساندينيين سينفذون وعودهم بشأن التعددية والاقتصاد المختلط وعدم الانحياز . وتوضح بضعة استشهادات من "وثيقة ال ٧٢ ساعة" ، التي أمسك بيدي نسخة منها وسأقتبس منها ، نفاق الساندينيين :

"كان اختيار الحكومة وتنظيمها مهمة يسيرة نسبياً ، إذ لم يتعيّن التفاوض عليها مع احزاب المعارضة البورجوازية ، ولكنه شمل مجرد تعيين شخصيات وطنية تمثيلية الى حد ما" .

"يجب التنويه الى أنه لا توجد في الوقت الراهن أية مؤشرات واضحة على وجود ثورة مضادة مسلحة من القوى السوموزية في الخارج تهدد استقرارنا بالفعل" .

"إننا منظمة يتمثل طموحها الاعظم في الحفاظ على القوة الثورية" . وبينما كانوا يعدون بالتعددية كانوا يضعون الاساس لدولة الحزب الواحد . وهذا الحزب المدعو حزب "التعددية والديمقراطية" قد اعتقل زعماء سياسيين ديمقراطيين وطاردهم بالمضايقات والتخويف . ولقد عقدت "انتخابات" ١٩٨٤ بدون مشاركة احزاب المعارضة الرئيسية . وحتى تلك الاحزاب الصغيرة التي شاركت تم منذ ذلك الحين إضعافها وجعلها غير فعالة ،

لقد سعى الساندينيون أيضاً الى تحطيم الحركة العمالية المستقلة من خلال اجبار العمال على الانضمام الى ما تسمى بالنقابات التي تقع تحت سيطرتهم التامة . والحزب الذي يزعم أنه يمثل عمالاً وفلاحين فرض عام ١٩٨١ حظراً على الاضرابات ، وذلك

قبل اعترافها بوجود أي مقاومة مسلحة ذات شأن بفترة طويلة . ومنذ ذلك الحين تم ايداع المئات من القيادات والحركيين العماليين في السجون واجبر عديدون آخرون على الفرار الى المنفى .

وفيما يعلنون جهاراً التزامهم بالاقتصاد المختلط ، أعرب الساندينيون مسراً عن اصرارهم على سحق "البرجوازية الخائنة" . وأطلقوا على القطاع الخاص لقب العدو الرئيسي للشورة ووضعوا الخطط للهجوم على زعمائه "بمجرد اعطائنا أول فرصة" . ولقد رحل اليوم العديدون من أفضل رجال الاعمال والمهنيين في نيكاراغوا ، بمن في ذلك عديدون ممن كانوا مؤيدين أقوياء للشورة .

وفي حماسهم لسحق القطاع الخاص وبسط سيطرة الدولة على كل وجوه الحياة الاقتصادية ، أصاب الساندينيون الاقتصاد النيكاراغوي بالشلل . ولئن كان الساندينيون يقولون بأن الحرب الاهلية وعقوبات الولايات المتحدة الاقتصادية مسؤولة عن الازمة الاقتصادية الراهنة ، الا أن سياساتهم الاقتصادية ذاتها هي في حقيقة الامر المسؤولة عن معاناة الشعب النيكاراغوي .

وبينما يتحمل الشعب النيكاراغوي عناء كبيراً - بما في ذلك أزمات النقص التي لم يسبق لها مثيل في الغذاء وبلغ أخرى أساسية ، والبطالة مرتفعة ، وتضخم شاسع الارتفاع والانخفاض الحاد في الاجور الصافية - ينعم الساندينيون بحياة مترفة . وبينما يعيش أغلب سكان نيكاراغوا في الكواخ ، انتقل القادة الى منازل سوموزا واتباعه الفاخرة . وبينما يحصل فقراء ماناغوا على مياههم اليومية في شكل حمص بالغة الزهد ، يقيم القادة الحفلات على حمام السباحة في النادي الريفي السابق لسوموزا . وبينما يركب أغلب النيكاراغويين في حافلات مهلهلة ومزدحمة أو على مؤخرة شاحنات رخيصة تعوزها المثانة ، يتنقل القادة حول البلاد في سيارات فاخرة مستوردة . وبينما ينتظر المواطن النيكاراغوي العادي في طوابير طويلة للحصول حتى على أكثر السلع الأساسية ، يحصل القادة على بضائع أجنبية ذات قيمة مرتفعة من متاجر تباع بالدولار ولا يسمح لسواهم بارتياحها . وبينما يعاني شعب نيكاراغوا ، بجوب القادة العالم متباهين بشروطهم الجديدة .

وعلى الرغم من أن بعض أعضاء الاسرة الدولية قد خدعوا لسنوات عديدة بشأن الطابع القمعي لنظامهم الا أن الحقيقة حول انتهاكات الساندينيين لحقوق الانسان باتت الآن معروفة على نطاق واسع . ولقد قضى هؤلاء المدافعون المفترضون عن حقوق الانسان بالفعل على كل الحقوق المدنية ، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية التجمع . ويحتاج الساندينيون الذين يتنكرون في صورة حزب الحرية ، شرطة سرية يبلغ حجمها عشرة أضعاف حجم شرطة سوموزا السرية . انهم يحتجزون الآلاف من المعتقلين السياسيين - أكثر بكثير ممن احتجزهم سوموزا في أي وقت ، وأكثر من أي بلد آخر في نصف الكرة الغربي ، باستثناء بلد واحد سوف نستمع اليه فيما بعد في هذا النقاش . ومحظور على أي منظمة خارجية ، وحتى اللجنة الدولية للمليب الاحمر ، زيارة العديدين من هؤلاء المعتقلين المحتجزين بلا حد زمني في منشآت سرية للشرطة وبدون محاكمة ويتم اخضاعهم لاشكال متعددة من التعذيب الجسدي والنفسي - ولا يسمع عن العديدين من المعتقلين مرة أخرى ، فهم ضحايا "تدابير خاصة" .

يرسم التقرير الاخير للرابطة الدولية لحقوق الانسان بشأن حقوق الانسان في نيكاراغوا صورة قاتمة ، وتستحق بعض مبرراته الاقتباس .

فيما يتعلق بنقابات العمال :

"تشمل انتهاكات حقوق الانسان حظر كل الاضرابات والمساومة الجماعية ونشاطات نقابية أخرى ، واعتقال ومضايقة المئات العديدة من الزعماء وأعضاء النقابات والاحتلال الحكومي لمكاتب النقابات وشملت مثل هذه المضايقات فعل المستخدمين والرشاوي والاعتقالات والتهديدات والابتزاز بذلك تكون الحكومة النيكاراغوية قد انتهكت المادة ٢٢ من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة الثامنة من الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" .

فيما يتعلق بالاعتقال والاحتجاز :

"ليس للمشبهين السياسيين الحق في أن يتم اخطارهم بالتهمة أو في مشاوره المحامين ، أو في الزيارة من جانب أفراد أسرهم ، أو في الاستفادة من الحماية الاساسية التي توفرها أوامر الاحضار لاجراض التحقيق . وكذلك لا تنشر الحكومة قائمة كاملة بأسماء المعتقلين إن الحكومة النيكاراغوية تقتطع من حقوق الفرد في الحرية والامن منتهكة بذلك المادتين التاسعة والرابعة عشرة من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية" .
فيما يتعلق بظروف الاحتجاز :

"نيكاراغوا مسؤولة عن التعذيب والمعاملة أو المعاقبة الوحشية والالانسانية والمهينة . وتشمل أساليب التعذيب التي تم الابلاغ عنها الضرب والاعتصاب وعمليات الاعدام الصورية والتهديدات بالقتل والحرمان من الطعام والنوم والاكراه على القيام بأوضاع جسدية والعزل المطول والاحتجاز المطول في الظلام والحرمان المطول من الرعاية الطبية وتعصيب العيون والتفطيس في الماء وبذلك تكون نيكاراغوا خارقة للمادة السابعة من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، وعلان الامم المتحدة المعني بحماية كل الافراد من الخضوع للتعذيب أو المعاملة أو المعاقبة الوحشية أو الالانسانية أو المهينة ، ومعاهدة الامم المتحدة المناهضة للتعذيب والمعاملة أو المعاقبة الاخرى الوحشية أو الالانسانية أو المهينة ، ومعاهدة الدول الامريكية لمنع التعذيب ومعاقبته"

"ترتكز أغلب الادانات بشكل منفرد على أقوال المتهمين أنفسهم ، والتي تؤخذ عادة تحت الضغط أو التعذيب . وجلسات المحاكمة مغلقة ، ونسبة الادانات بالغة الارتفاع مما يدل على التهيؤ المسبق للادانة" .

انتقل الآن الى امثلة أخرى تبين كيف يعامل النيكاراغويون مواطنيهم . فإساءة معاملة الساندينينيين للهنود من قبيلة ميكتيو ما فتئت تهز العالم المتحضر منذ عام ١٩٨١ . فقد أجبروا عشرات الآلاف من الهنود الى الفرار . وأرغموا هذا الشعب الذي كان فيما مضى شعبا مسالما على أن يلجأ الى حمل السلاح دفاعا عن أرضه ضد الساندينينيين . وقد حول الساندينيون الثلث الشرقي من نيكاراغوا الى أراض محتلة تماما .

ان خيانة الساندينينيين لأولئك الذين أيدوهم في عام ١٩٧٥ ، تتجسد بصورة حيية في قمعهم للكنيسة . لقد قاد الاسقف أباندو ابرايو ، الكاردينال الآن - الكنيسة لاتخاذ موقف قوي من أجل العدالة والحرية خلال الثورة . ويدين بعض هؤلاء القادة بحياتهم لتدخله لمالحهم - فمنذ الثورة وقادة الكنيسة يهاجمون ويتعرضون للذم بسبب استمرارهم في تعزيز العدالة والحرية ومقاومة القمع السانديني . لقد صودرت صحيفة الكنيسة وأغلقت محطاتها الاذاعية . واحتل رجال الشرطة السرية وكالة الخدمة الاجتماعية التابعة لها وأعتقل القساوسة وارهبوا وطرد قرابة عشرين قسيسا وراهبة . بل حتى لم يسمح لراهبات الام تريزة بدخول نيكاراغوا الساندينية .

لقد تكشف في الاسابيع الاخيرة الاضطهاد السانديني للكنيسة ، فقد نفى زعيمان بارزان من زعماء الكنيسة وهما الاسقف فيجا والمونسنيور كاربايو - وكلاهما من مواطني نيكاراغوا - من بلدهما التي ولدا بها . لقد رأى البابا يوحنا بولس الثاني بعين رأسه مدى انحطاط الساندينينيين حين أرسلوا مشاغبين للتشويش على القداس خلال زيارته عام ١٩٨٣ . وقد عبر عن رأي جميع الكاثوليك حين أدان هذه الاعمال ان الكنيسة الكاثوليكية هي أكبر كنيسة في نيكاراغوا ومن ثم فانها تتحمل الجزء الأكبر من القمع السانديني . ومع ذلك ، فان المنظمات الدينية الأخرى أصبحت هدفا للقمع أيضا ، اذ يتعرض للاضطهاد الموارفيون والمورمون ومناصرو اليوم السابع وشهود يهوه واليهود أيضا .

وإزاء هذه السياسات القمعية هل يمكن أن يكون هناك أي شك في السبب الذي يدعوا مئات الآلاف من النيكاراغويين الى ترك وطنهم للفرار من الطفليان الساندينين ؟ والسبب الذي أدى الى قيام عشرات الآلاف بالتمرد المسلح ؟

ان خيانة الساندينينيين للشعب النيكاراغوي تتضح في اوسع نطاق في تكديسهم العسكري الهائل اذ انهم كما يعترفون في وثيقة ال ٧٢ ساعة لم يواجهوا أي تهديد . إلا أنهم خططوا منذ البداية لانشاء أكبر آلية عسكرية في تاريخ امريكا الوسطى . لقد كَوّن الساندينيون - عن طريق القسر والتجنيد الالزامي الذي لا يحظى بأي قبول شعبي - جيشا أكبر من جيش سوموزا عشر مرات . لقد حصلوا من خلفائهم الكوبيين والسوفييات على ترسانة لم يسبق لها مثيل في المنطقة ، تشمل كتائب من الدبابات ومن حاملات العسكريين المدرعة واساطيل من الطائرات العمودية المروحية وعشرات من قطع المدافع وطالقات الصواريخ المتعددة كما تشمل قدرا كبيرا من معدات الدعم . لقد حول الساندينيون نيكاراغو الى معسكر مسلح . فهم يتلذذون بلعب دور داود الصغير في مواجهة ما اطلقوا على تسميته بعملق امريكا الشمالية ، يزودهم في ذلك الآخرون ويتمصرفون بذلك بالنيابة عنهم . لكن في واقع الامر ومن وجهة النظر العسكرية يعد الساندينيون عملاق امريكا الوسطى .

يدعي الساندينيون كذبا ان المقاومة الديمقراطية ليست سوى قوة من المرتزقة . فمن هم المرتزقة الحقيقيون في نيكاراغوا ؟ انهم الآف من موظفي الامن والعسكريين الكوبيين وغيرهم من "الامميين" الذين استوردتهم الساندينيون لمساعدتهم في المحافظة على دولتهم القمعية . ويقوم هؤلاء المرتزقة بكل شيء بدءا من توجيه مدافع الطائرات العمودية وانتهاء بتدريب الشرطة السرية . ليس هناك امريكيون في نيكاراغوا يقتلون النيكاراغويين ، لكن هناك كوبيين في نيكاراغوا يقتلون النيكاراغويين .

لقد أنكر الساندينيون على شعبهم حق تقرير المصير وهجماتهم على جيرانهم تشكل أكبر مصدر للقلق .

ولئن كان الساندينيون يدعون عدم الانحياز ، فانهم قد خططوا منذ البداية لان يمحازوا الى كوبا والكتلة السوفياتية كما ظهر ذلك في وثيقة "ال ٧٢ ساعة" فبحلول عام ١٩٨٠ كان حزب عدم الانحياز هذا متورطا الى درجة كبيرة في دعم المفاويز الماركسيين الذين يسمون الى الاطاحة بحكومة السلفادور والدلائل على هذا الدعم كثيرة لا يمكن انكارها . فهي تتراوح ما بين بيانات صادرة عن مفاويز سابقين وتلال من وشائق

استولى عليها الى دلائل مادية قاطعة ، بما في ذلك الاسلحة والذخائر التي يمكن كشف مصدرها عن طريق ارقامها المسلسلة .

ان الاممية الشورية الساندينية لا تقتصر على السلفادور فحسب ، اذ يقدم الساندينيون مساعدة سرية للمجموعات الهدامة في المنطقة . لقد شارك الساندينيون بصورة مباشرة في محاولات عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ لتسليح المخربين الى داخل هندوراس كما اعترف بذلك المخربون الذين القي القبض عليهم .

كما ايد الساندينيون ايضا الارهابيين في كوستاريكا وقام عملاؤهم مرات عديدة بمحاولات اغتيال في ذلك البلد . ان التورط النيكاراغوي بالاسلحة التي استخدمتها حركة ١٩ نيسان/ابريل الكولومبية (ام - ١٩) في هجمتها الدموية على قصر العدل في بوغوتا معروف جيدا . لقد صرحت السلطات الكولومبية بان أحد الاهداف الرئيسية للفارة التي قتل فيها ١١ قاضيا من المحكمة العليا كانت ائتلاف السجلات القضائية في محاكمة مهربي المخدرات وقد شارك القائد توماس يورغي وزير الداخلية السانديني في تأييد اجري في ماناغوا لإجلالاً لذكرى الارهابيين الذين قتلوا في تلك الهجمة .

ياله من سخريه ان نستمع الى الساندينيين وهم يدافعون بحماس عن مبدأ عدم التدخل . فلم يكن الساندينيون في نضالهم من أجل دحر سوموزا يشعرون بغاية السعادة سوى عند قبولهم جميع أشكال الدعم - من أسلحة وتمويل ومساعدة ادارية وتدريب ومساعدة تنظيمية - من دول عديدة أخرى ، وعند تنفيذهم للعمليات والقيام بشن الهجمات من أراضي الدول الأخرى . لقد أطاحت ثورة ١٩٧٩ بسوموزا بمساعدة من دول أخرى . وبعد أقل من عامين استؤنفت الحرب الأهلية النيكاراغوية ، عندما حملت العناصر الديمقراطية للتحالف الشوري السلاح مرة أخرى بعد أن منيت بخيبة الأمل ونبتت ، وذلك لانقاذ الثورة التي ابتليت بالخيانة ، وفي الحرب الأهلية التي تدور رحاها اليوم في نيكاراغوا تتلقى طائفتا التحالف الشوري الأصلي المؤلف من الشيوعيين وغير الشيوعيين مساعدة من بلدان أخرى . وتستمر هذه الحرب المدنية حتى يتم التوصل الى المصالحة الوطنية في نيكاراغوا .

ان الساندينينيين لديهم من الوقاحة ما يجعلهم يتجاسرون على إدانة دول كانت ذاتها أهدافا للمعدوان الساندينيني على أساس التدخل المزعوم . ولعل ذلك أسوأ شكل من أشكال نفاق الساندينينيين الذين أشعلوا نيران التخريب والاغتيالات والارهاب في تلك البلدان واستخدموا القوات العسكرية النيكاراغوية النظامية في هجمات عسكرية عبر الحدود .

ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد دوما الجهود الرامية الى تحقيق تسوية شاملة للآزمة في امريكا الوسطى . ولقد أعلننا مرارا اننا نؤيد عملية الكونتادورا واننا ملتزم بتنفيذ شامل فوري قابل للتحقق لاهداف وشيقة كونتادورا لعام ١٩٨٣ . وكما قال الرئيس ريفان في ٢٤ حزيران/يونيه اننا سنؤيد أية تسوية تفاوضية تحقق الديمقراطية الحقيقية في نيكاراغوا ، لكننا لن نؤيد أي اتفاق صوري يزايد على حق الشعب النيكاراغوي في الحرية .

لقد سعينا وما زلنا نسعى الى المفاوضات المجدية مع القادة الساندينينيين كما حاولنا أن نتوصل الى تفاهم معهم من خلال سفارتنا في ماناغوا وعن طريق وفود عديدة على مستوى عال زارت ماناغوا بها في ذلك وزير الخارجية هولتز ومن خلال مجموعة من المحادثات بين كبار المسؤولين عام ١٩٨٤ .

لقد اقترح الرئيس النيكاراغوي هذا الصباح بدء جولة جديدة من المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية . فإذا كان الساندينينيون جادين في السعي الى اتفاق مع جيرانهم ومع معارضتهم ، فإننا على استعداد لاستئناف المفاوضات النيكاراغوية المباشرة . ونحن على استعداد أيضا لمعالجة جميع القضايا التي أدت الى توتر العلاقات بين بلدينا .

ونظرا لان المشكلة الجذرية ليست بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الامريكية بل هي مشكلة بين الساندينينيين وجيران نيكاراغوا وبين الساندينينيين وشعبهم فلن يكون لمثل هذه المناقشات الثنائية أية فرصة للنجاح اذا ما أجريت من فراغ . لذا ، لا بد وأن تكون مصحوبة بمحادثات جدية بين الساندينينيين وجيرانهم وبين الساندينينيين وشعبهم .

ان المناقشات الثنائية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة يجب أن ترتبط بعملية السلم الاقليمي وأن تؤيدها . ففي عام ١٩٨٣ اتفقت نيكاراغوا ودول امريكا الوسطى الاخرى على ان اضاء الطابع الديمقراطي شرط أساسي للسلم الدائم واليوم تعتبر الدول الاربعة الاخرى ديمقراطيات حقيقية متمشية بذلك مع الاتجاه نحو الديمقراطية في امريكا اللاتينية ونيكاراغوا هي الوحيدة التي تشذ عن ذلك . ونيكاراغوا هي الوحيدة التي تبتعد عن طريق الديمقراطية وتتجه صوب ديكتاتورية أكثر قمعاً .

كما يجب أيضا أن تتزامن المناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا مع حوار بين القادة والمعارضة النيكاراغوية ففي مناسبات عديدة دعا زعماء المعارضة المدنية والمعارضة العسكرية الى اجراء حوار دون وضع أي شروط على المضمون . لقد حثت الكنائس الكاثوليكية مرات عدة على اجراء مثل هذا الحوار الوطني وعرضت مساعدتها الحميدة لكن الساندينيين ظلوا على تعنتهم . فهم يرفضون كل محاولة جادة ، ويهاجمون بوحشية أولئك الذين يقترحون اجراء محادثات للسلم على انهم خونة .

والحجة التي يستخدمها الساندينيون لتبرير صلفهم هي أن المقاومة الديمقراطية قوة من المرتزقة في خدمة الولايات المتحدة . ويبدو أن الساندينيين يشجبون تلقائيا كل من يعارضهم - سواء كان قسًا أو زعيمًا سياسيًا أو عمالًا أو صحفيا - باعتباره مناهضا للثورة وعميلا في وكالة المخابرات المركزية . وقد قالت فيوليتا باريوس دي شامورو من جريدة لابرينسا في رسالة مؤثرة الى دانييل أورتيغا نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" هذا الصباح :

"أيها القائد أورتيغا ، إن ما يحدث في بلدان أخرى تحت حكم الدكتاتورية الشيوعية يحدث هنا أيضا في نيكاراغوا ، لأن هناك أكاذيب عديدة تتردد كل يوم ، ولن يصدقك أحد في اليوم الذي تصدق فيه ."

وقد فضحت محكمة العدل الدولية حجة الساندينيين . ورغم الكمية الكبيرة من الأدلة والتحقيقات ، التي قدمت معظمها نيكاراغوا في محاولة منها لإظهار أن المقاومة الديمقراطية ليست إلا "مرتزقة وكالة المخابرات المركزية" ، فقد وجدت المحكمة أن المقاومة الديمقراطية قوة مستقلة لا تسيطر عليها الولايات المتحدة .

ما هو مبرر الساندينيين الآن في عدم التفاوض مع شعبهم ؟ هل سوف يحاولون تجاهل هذا الجزء من قرار المحكمة ؟ هل سوف يقبلون فقط الأجزاء التي يوافقون عليها من قرار المحكمة ؟ إذا كان الحال كذلك فإن هذا سوف يكشف عن أن التزامهم القوي بتنفيذ حكم المحكمة ليس إلا جهدا متعجرفا ووقحا لتحقيق انتصار دعائي .

إذا كان الساندينيون يسمعون الى السلام ، فإن الباب مفتوح . ونحن مستعدون للكلام معهم . دعوهم يظهرون أنهم مستعدون لذلك بالدخول في مفاوضات جادة مع جيرانهم . دعوهم يجلسون مع شعبهم ، ومعظمه كان حليفا لهم في الماضي في الكفاح ضد سموزا ، للعمل من أجل تحقيق الاهداف الاساسية لثورة ١٩٧٩ . إن الباب الى السلام مفتوح ، والامر يرجع الآن للساندينيين لطرق ذلك الباب .

أود باختصار أن أبدي ملاحظة بشأن البيان الذي أصدره مكتب تنسيق بلدان حركة عدم الانحياز في نيويورك في ٢٨ تموز/يوليه ، إن تحيذه الى الساندينيين مدعش ومزعج .

إنهم يطالبون الولايات المتحدة فقط بكل شيء . ولا يطالبون نيكاراغوا بأي شيء : فهم لا يطالبونها بوقف قمعها لشعبها ، ولا بوقف حملة الإبادة ضد الهندو الميسكيتو ، ولا بأن توقف عدوانها على جيرانها ، ولا بأن تعيد الحرية لشعبها . هذه وثيقة متحيزة على نحو فاضح . وكما قلت في مناسبة سابقة ، إن وقوف حركة عدم الانحياز ضد الولايات المتحدة ، واستخدام معايير مزدوجة من جانب حركة عدم الانحياز ، وهو ما أظهرته مرة أخرى تلك الوثيقة ، يضران على نحو خطير بالمفهوم الحقيقي لعدم الانحياز.

لقد وجد دانييل أورتيغا في الولايات المتحدة منبرا يتحدث منه ، وجههورا أمضى إليه ، وحرية ليهاجم البلد الذي وجد فيه نفسه . وتلك أمور محظورة على أي أجنبي في نيكاراغوا لا يقبل سياسات حكومة نيكاراغوا . ولكن هنا يكمن الخلاف الأساسي بين الحرية والطفان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ام تكلم التالي هو ممثل

الهند . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أشكركم وزملاءكم في المجلس لتمكين وفدي من الإدلاء ببيان في هذه الجلسة لمجلس الأمن .

سيدي ، لقد أتيت الفرصة لفودي من قبل لتهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . وإنني أذكر أن الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن ، عندما أتيت الفرصة لفودي للكلام أمام المجلس ، كانت قد عقدت أيضا بناء على طلب نيكاراغوا .

لقد احتفل في هذا الشهر بالذكرى السابعة لانتصار شعب نيكاراغوا على دكتاتورية سموزا . وإننا نحیی نيكاراغوا في هذه الذكرى الهامة والتاريخية لا في سياقها الخاص وحده ، ولكن أيضا بالنسبة للشعوب والأمم في العالم أجمع . لقد معنت نيكاراغوا على مدى سبع سنوات حتى الآن لتعمير مجتمعتها وإعادة الآمال الى شعبها . وتشعر حركة عدم الانحياز بالفخر لأنها قامت بدورها في ذلك الجهد وسوف تواصل عملها هذا .

لقد اجتمع مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بالامس للنظر في الحالة في أمريكا الوسطى في ضوء الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية داخل نيكاراغوا أو المناهضة لها . " وأود أن أقرأ أمام المجلس نص البيان الذي أصدره المكتب :

"اجتمع مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك فسي ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ للنظر في الحالة في أمريكا الوسطى في ضوء الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية داخل نيكاراغوا أو المناهضة لها (نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية)" . وقد استمع المكتب لبيان من وزير خارجية نيكاراغوا ، أشار فيه الى هذه القضية والى ما يتهدد السلم والامن الدوليين من أخطار من جراء استمرار هذا النزاع .

"وأشار المكتب الى أن وزراء مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، "قد حثوا جميع الدول على ان تحترم بإخلاص التزاماتها التي قطعتها على نفسها إزاء محكمة العدل الدولية ، ولا سيما قبول الولاية القضائية الملزمة للمحكمة والتنفيذ الواجب لأحكامها وقراراتها الواردة في التحليل الخاص بقضية نيكاراغوا" . وحث الوزراء ايضا الولايات المتحدة على الإدعان للقرار الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ بشأن التدابير المؤقتة للحماية والحكم الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بشأن الولاية القضائية للمحكمة وجواز قبول الطلب المقدم من نيكاراغوا في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ .

"وقد لاحظ المكتب مع الارتياح الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ في قضية "الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية داخل نيكاراغوا أو المناهضة لها" ، ووجه نداء ملحا قويا الى الولايات المتحدة كي تدعن ، على نحو دقيق وفوري ، لذلك الحكم . وجدد المكتب دعوته

الى وضع حد لجميع التهديدات والهجمات والاعمال العدائية فورا ، وإجراء مناقشة حول قيام كونغرس الولايات المتحدة بتوفير الاموال وتمويل مجموعات المرتزقة والتدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضد شعب نيكاراغوا وحكومتها ، والتي تهدف كلها ، على المدى القصير الى الإطاحة بحكومة ذلك البلد التي تشكلت بطريقة شرعية ، وزيادة مخاطر انتشار الصراع .

"وحت المكتب مجددا حكومة الولايات المتحدة الامريكية على استئناف المحادثات مع نيكاراغوا باعتبارها وسيلة للوصول الى اتفاق محدد بشأن السلم في المنطقة يقوم على أساس مبدأ الاحترام المتبادل ، والسيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ويهدف الى التوصل لتطبيع العلاقات بين البلدين .

"وأكد المكتب من جديد مساندته لجهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التي ترمي الى ايجاد حل سياسي سلمي للزمة في امريكا الوسطى عن طريق التفاوض .

"وكرر المكتب الإعراب عن تضامنه الراسخ مع نيكاراغوا ، ووجه نداء الى جميع أعضاء حركة عدم الانحياز ، فضلا عن المجتمع الدولي ، يتمثل في تقديم التضامن وكافة ما قد تحتاجه نيكاراغوا من مساعدة من أجل المحافظة على حقها في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والسيادة ، والسلامة الإقليمية ."

نحن نذكر أن الحالة في أمريكا الوسطى عرضت على هذا المجلس في شهر آذار/مارس ١٩٨٢ . وفي تلك المناسبة ، فإن السيد دانييل أورتيغا سافيدرا بوصفه منقبا للمجلس الحاكم لنيكاراغوا جاء للكلام أمام المجلس . وقد تشرفنا مرة أخرى بوجوده اليوم في الامم المتحدة باعتباره الرئيس المنتخب لبلده . ولقد استمعنا الى خطابه الذي وجهه الى المجلس باهتمام وعناية . ومن الواضح أن الحالة في المنطقة قد تدهورت على نحو مستمر في السنوات الأربع الماضية ، وهذا أمر ينبغي أن يثير قلقنا العميق جميعا ، وبمفة خاصة مجلس الامن .

وللمرة الثانية عشرة سعت نيكاراغوا الى أن يتخذ مجلس الأمن إجراء للحفاظ على وحدتها وحماية طابعها كدولة مستقلة ذات سيادة وغير منحازة . ومنذ ١٤ شهرا ، في أيار/مايو ١٩٨٥ ، أكد مجلس الأمن في قراره ٥٦٣ (١٩٨٥) حق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في أمريكا الوسطى في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع . ومع ذلك فإن هذه الأعمال التي لا يجوز القيام بها ما زالت مستمرة حتى اليوم ، بل انها ازدادت كثافة . ولم تحمل نيكاراغوا حتى الآن على الدعم الذي طلبته من المجلس . والى أن يتسنى ذلك ، فإن أمامنا حكم محكمة العدل الدولية الذي صيغ في العبارات الواضحة والقاطعة التالية :

"لقد وجدت المحكمة في حكمها الحالي أن المدعى عليه ، بأنشطته المتعلقة بالمدعي ، قد انتهك عددا من مبادئ القانون الدولي العرفي . إلا أن المحكمة عليها أيضا أن تذكر بمبدأ آخر من مبادئ القانون الدولي وهو المبدأ القائل بأنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرّف حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر أن يلتصوا حله بالوسائل السلمية . وفي طلب المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة التي تشير كذلك الى عدد من الوسائل السلمية المتاحة فإن هذا المبدأ له أيضا وضع القانون العرفي" . (S/18221 ، الفقرة ٢٩٠)

كما ذكرت المحكمة الطرفين :

"بالحاجة الى التعاون مع جهود كونتادورا في البحث عن سلم أكيد ودائم في أمريكا الوسطى وفقا لمبدأ القانون الدولي العرفي الذي ينص على التسوية السلمية للمنازعات الدولية" . (الفقرة ٢٩١)

لقد أثير في مناصبات سابقة في هذه القاعة الى عوامل سياسية واقتصادية كامنة في منطقة أمريكا الوسطى ، للإيحاء بأن التدخل الخارجي بكافة ألوانه السريية والعلنية وسيلة للتغلب على هذه العوامل . ان حركة بلدان عدم الانحياز لا تغفل هذه العوامل . ففي الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان حركة عدم الانحياز ، المقعود في

نيسان/ابريل ١٩٨٦ أشار الوزراء الى ظروف الفقر والقمع التي عانت منها المنطقة عبر التاريخ ، كما كرروا أن عملية التفسير في امريكا الوسطى ، لا يمكن تفسيرها في إطار المواجهة الايديولوجية فيما بين الكتل العسكرية ، وأكدوا من جديد ضرورة اتخاذ تدابير محددة وملموسة لضمان أمن دول امريكا الوسطى ، مما يؤدي الى خلق مناخ من الاستقرار والثقة يشكل أساسا للتوصل الى تحقيق السلم والتعاون في تلك المنطقة . واعترف الوزراء بأن الوقف الفوري لكل أعمال العدوان ضد نيكاراغوا خطوة أساسية لبلوغ هذه الاهداف .

وهذا الوعي من جانب حركة عدم الانحياز لا يستند فحسب الى ادراكها أن عدم الاستقرار وزعزعت في امريكا الوسطى يمثلان خطرا على السلم والامن في العالم بأسره ، بل انه يستند أيضا الى إدراكها أن السيادة الحقيقية للدول في المنطقة ستكون عاملا إيجابيا في الجهود العالمية . وفي الاجتماع الذي عقد للمرة الاولى في منطقة الكاريبي بجورج تاون في ١٩٧٢ ، فإن مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ، في الإعلان الصادر عن هذه المناسبة :

"... وافق على أن تحقيق الاستقلال الكامل والحقيقي لأمريكا اللاتينية عنصر أساسي في عملية التحرر العام للبلدان النامية ، وفي تعزيز السلم والامن الدوليين" .

والواقع انه في مؤتمر القمة الاول للحركة ، المعقد في بلغراد في ١٩٦١ ، أعرب المجتمعون في ذلك الوقت من رؤساء الدول أو الحكومات ، في إعلانهم الصادر بهذه المناسبة ، عن تصميمهم على انه :

"... لا إرهاب ولا تدخل بأي شكل من الأشكال ينبغي القيام به إزاء ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير ، بما في ذلك حقها في أن تنتهج سياسات مستقلة وبناءة لتحقيق سيادتها والحفاظ عليها" .

يقول بابلو نيرودا أن هناك أشياء كثيرة يرغب المرء في نسيانها ، ولكنه لا يستطيع . ان كل مثال عن أمثلة التدخل والتخريف الخارجيين ، في هذه المنطقة أو في أي مكان آخر في العالم ، تذكرك لنا جميعا ، نحن الذين تغلبنا على ماضينا

الاستعماري ، بأن نضالنا لم يستكمل تماما بعد ، فكل حالة من هذه الحالات تجسّد تميّزنا على أن نكون عن جدارة الوارثين لتاريخنا والمورّثين لمستقبلنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

اليمن الديمقراطية . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الاشطل (اليمن الديمقراطية) : اسحوا لي في البداية أن أقدم

لكم بالتهنئة لترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر . ان حكمتكم الممهودة وخبراتكم الدبلوماسية تحدونا بالامل الوطيد بإنجاح مساعي مجلس الأمن الموقّر ، وإيجاد الحلول الكفيلة باستعادة الاستقرار والأمن في منطقة امريكا الوسطى .

كما أود عبركم السيد الرئيس ، أن أسجل تقديرنا لسلفكم السيد رابيتافيكّا ، سفير مدغشقر ، الذي استطاع أثناء توليه رئاسة مجلس الأمن في الشهر الماضي تأدية مهامه على نحو فعّال ، وذلك لما يتخلّى به من حنكة دبلوماسية ، وخبرات متراكمة في العمل الدبلوماسي الدولي .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد دانييل أورتيغا رئيس جمهورية نيكاراغوا الذي يشارك في اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة بناء على طلب حكومته . وفي هذا السياق ، أود باسم حكومة بلادي أن أعرب عن مشاعر التقدير لاستمرار مساعي حكومة نيكاراغوا لحل المنازعات بالطرق السلمية ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . واننا نعتقد بأن تلك المساعي إنما تبرز من مصداقية الأمم المتحدة بوصفها أداة دولية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

لقد أكّد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بحل المنازعات حلا سلميا على ما يلي :

"يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتزموا حله بآدئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها" .

وانطلاقاً من هذا المبدأ ، والنصوص الأخرى ذات الصلة الواردة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، تقدمت نيكاراغوا ، وهي عضو في الأمم المتحدة ، بشكاواها إلى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، لانتهاكها أحكام القانون الدولي ذات الصلة ، وذلك بتسليح وتدريب وتوجيه أعضاء الثورة المضادة ، وتلقيم موانئ نيكاراغوا ، وغير ذلك من الأعمال العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراغوا .

وعلى ضوء تلك الحقائق العامة ، قضت محكمة العدل الدولية - وهي الهيئة الموكلة إليها الفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي - في الشكوى المقدمة إليها من نيكاراغوا ، وأصدرت قراراتها بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد خرقت التزاماتها تجاه القانون الدولي العرفي فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وفي عدم استخدام القوة وخرق السيادة الوطنية ، وإعاقة التجارة البحرية السلمية .

كما أقرت المحكمة بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت ضد نيكاراغوا بعمل يتنافى مع التزاماتها الواردة في المادة (١٩) من معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة الموقعة بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ .

كما هو معروف فان الادارة الامريكية لم تبد حتى الآن موقفا ايجابيا تجاه الاحكام المادرة عن محكمة العدل الدولية التي انشأها المجتمع الدولي لغض المنازعات الدولية .

وبالاضافة الى ذلك ، عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى توسيع جوانب تدخلها في شؤون نيكاراغوا الداخلية ، ففي الفترة الاخيرة أقر الكونغرس الامريكي دعم عناصر الثورة المضادة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار ، الامر الذي يؤكد على تصعيد المخططات الامريكية بغية القضاء على النظام السياسي القائم في نيكاراغوا . ان اتخاذ قرار الدعم هذا ستكون له عواقب وخيمة لن تخدم باية حال استتباب الامن والاستقرار ، وعلى العكس من ذلك فانه سيكون عاملا لزيادة التوتر في المنطقة .

ان طلب نيكاراغوا لعقد مجلس الامن ، وحضور رئيس جمهوريتها السيد/دانييل اورتيجا للمشاركة في جلساته لعرض موقف الولايات المتحدة الامريكية وعدم ابداء استعدادها للالتزام بقرارات محكمة العدل الدولية ، انما يضمن على مجلس الامن الموقر واجبا دوليا على غاية من الاهمية للنظر على نحو شامل في ايجاد الوسائل الكفيلة بوضع حد للانتهاكات المستمرة التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية ضد نيكاراغوا .

إننا نرى ان على هذا المجلس الموقر ، الذي يمثل تطلعات المجتمع الدولي في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، أن يعمل على قبول الولايات المتحدة لقرارات محكمة العدل الدولية ذات الصلة ، وذلك من أجل درء تفاقم الاوضاع في منطقة امريكا الوسطى ، ومن أجل أن تعيش شعوب تلك البلدان في ظل أجواء الاستقرار والسلام .

وفي هذا السياق ، ترى اليمن الديمقراطية ان يقوم مجلس الامن الموقر باعطاء قوة دفع للجهود المبذولة في اطار مجموعة كونتادورا حتى يتم التوصل الى تسوية سلمية وشاملة للمشاكل التي تجابه المنطقة .

كما انه ينبغي على الولايات المتحدة الامريكية ، وهي عضو دائم في مجلس الامن ، الانضمام الى توافق الآراء الدولي في ضرورة حل مشاكل امريكا الوسطى بالطرق

السلمية ، ومن خلال الجهود التي تقوم بها مجموعة كونتادوا التي سبق للولايات المتحدة أن دعمتها . وفي اعتقادنا أن ذلك يشكل المخرج الوحيد لتفادي زيادة التوتر في المنطقة ، أما التهديد واستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للسود ذات السيادة ، فعلاوة على اعتبارها خرقا للقانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، لن تساعد على استقرار السلم والأمن بين دول أمريكا الوسطى .

أن اليمن الديمقراطية ، في الوقت الذي تدين فيه كافة أشكال الممارسات السياسية التي تنطوي على العدوان ضد نيكاراغوا ، تناشد مجلس الأمن الموقر أن يقدس إلى جانب نيكاراغوا في مطالبتها الولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام بقرارات محكمة العدل الدولية ، ودعوتها لايثاق مخططاتها الرامية إلى تهديد سلامة أراضي نيكاراغوا والتدخل في شؤونها الداخلية وحريتها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمن الديمقراطية

على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل تشيكوملوفاكيا . أدعوه إلى أن يشغل مقعدا على

طاولة المجلس وإلى أن يدلي ببيانه .

السيد كولافيتش (تشيكوملوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيسي ، أود أولا أن أشكر وسائر أعضاء المجلس على اعطاء وفد بلادي الفرصة للتكلم أمام المجلس للمرة الثانية هذا الشهر .

يجتمع مجلس الأمن تحت رئاستكم مرة أخرى للنظر في الاعمال التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا . إننا نؤيد تماما إعادة عقد المجلس بشأن هذه المسألة ، بالنظر إلى الطبيعة الخطرة التي تميز الحالة ، وإلى توزيع وشائج رسمية صادرة عن محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك حكمها الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام . اننا نرى انه مما يعد على قدر كبير من الأهمية أن تلتزم المناقشة في مجلس الأمن بجوهر المشكلة ، وأن توفق محاولات النزج بالمناقشة في مسائل قانونية اجرائية .

أنجز قضاة محكمة العدل الدولية مهمة كبيرة . ووجد ذلك المحفل الرسمي الرفيع المستوى ان سياسة حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا عدوانية وبالتالي غير قانونية .

ان الوثائق الضخمة التي تمثل أعمال واجراءات محكمة العدل الدولية ، والحكم الذي أصدرته تلك الهيئة وهي أحد الأجهزة الرسمية التابعة للأمم المتحدة ، تعد شاهدا على الأنشطة الواسعة النطاق التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا ، والتي ترمي الى الاطاحة بحكومة ذلك البلد وتغيير نظامه الاجتماعي . لقد اتاحت لنا الفرصة كي نعرف عددا من جوانب تلك الحرب غير المعلنة ، التي تنظمها وتمولها وتخوضها حكومة الولايات المتحدة وقوات تتحمل تلك الحكومة المسؤولية الكاملة عنها .

ان الحالة في نيكاراغوا ، وتعميم حكومة وشعب نيكاراغوا على الدفاع عن بلدهما ، وكذلك الاثار الناجمة عن أعمال المرتزقة المناهضين للشورى ، كل ذلك تمكننا من رؤيته ميدانيا منذ اسبوعين وفود أكثر من ٨٠ بلدا من جميع أنحاء العالم - من بينها تشيكوسلوفاكيا - التي شهدت الاحتفال بالذكرى السابقة لانتصار الثورة السندية . خلال تلك الاحتفالات خطط لجريمة أخرى تقوم بها "كونترا" - وهي محاولة اغتيال الرئيس أورتيغا . وأحبطت محاولة الاغتيال - لحسن الحظ - إلا أن ما قام به الاعضاء السابقون لحرس موموزا كان قد أدى بالفعل الى مقتل ١٤ ٠٠٠ نيكاراغوي .

لا أرى من الضروري أن أكرر كل ما تم التوصل اليه في محكمة العدل الدولية ، بما في ذلك ما توصلت اليه من أن تسليح "كونترا" الشامل وتدريبها وتمويلها يعد انتهاكا للقانون الدولي ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . في هذا الصدد ، يعتبر وفد بلادي أن كتيب وكالة المخابرات المركزية الامريكية الممنون "العمليات النفسية" وكتيب التعليمات للمخربين ، قد لعبا دورا سلبيها خطيرا في تعميد العنف والارهاب اللذين ترتكبهما "كونترا" ، وتتحمل حكومة الولايات المتحدة المسؤولية الأدبية الكاملة عن أشار "تدريب" العصابات هذا .

إن جمهورية نيكاراغوا بلد نام يواجه عددا من المشاكل الاقتصادية . ونتيجة للمعدوان الامبريالي الذي يُشن على نيكاراغوا ، يعاني هذا البلد من خسائر بشرية ومادية فادحة تزيد من تدهور الحالة العامة فيه . لقد قدمت نيكاراغوا الى محكمة العدل الدولية مطالبة بتعويضات تبلغ ٣٧٠,٢ من ملايين الدولارات الامريكية . ومن سوء الحظ أن الدمار الذي أصاب نيكاراغوا سيزداد دون شك مع ازدياد الأنشطة التخريبية التي يقوم بها المناهضون نتيجة لزيادة المعونة الامريكية الاخيرة التي بلغت ١٠٠ مليون دولار امريكي . وتعرب حكومة بلادي عن اقتناعها بأن محكمة العدل الدولية ستتناول مسألة دفع التعويضات لجمهورية نيكاراغوا مرة أخرى وستسويها لصالح نيكاراغوا .

لقد استمع مجلس الأمن أثناء مناقشاته المكثفة هذا العام الى عدد كبير من البيانات التي تعبر عن الإرادة القاطعة لدى الأغلبية العظمى للدول الاعضاء في الأمم المتحدة للالتزام بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الدولية الممثلة . ونحن نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن محكمة العدل الدولية قد أكدت مراعاة مرة أخرى في حكمها الذي أصدرته على الأهمية الحيوية للامتثال للمعايير المتمثلة للعلاقات بين الدول بالنسبة لمصير السلم والأمن العالميين في المستقبل .

إن محكمة العدل الدولية قد نظرت في القضية المتعلقة بمبادئ عدم استخدام القوة وعدم التدخل بجميع أشكاله والحق في الدفاع الجماعي عن النفس وغيرها من المبادئ ، وخلصت الى نتائج قاطعة لا لبس فيها تتمثل بالطبيعة غير القانونية للإجراءات الامريكية المتخذة ضد نيكاراغوا . ولقد أشارت المحكمة الى أن القبول الواسع النطاق لممارسات كذلك التي قامت بها الولايات المتحدة من شأنه أن يؤدي الى الإضرار بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وبالتالي الى التعسف المطلقة في العلاقات الدولية . ونحن نخشى أن ما حدث هذا العام يؤكد تماما الشواغل التي أعربت محكمة العدل الدولية عنها .

إن تشيكوملوفاكيا تؤيد تمام التأييد الجهود الدبلوماسية التي تبذلها بلدان امريكا اللاتينية والتي ترمي الى إيجاد حل سلمي وعادل للحالة في امريكا الوسطى . لقد حظيت حركة كونتادورا باحترام وثقة المجتمع الدولي . ومن الحتمي أن تستمر هذه العملية بغير تدخل خارجي . إننا نرفض إشارة العقبات الممطنة -مهما كانت الذرائع- لتعميق جهود مجموعة كونتادورا عن طريق إقامة هياكل قد تؤثر تأثيرا عكسيا على عملية كونتادورا . وفي هذا الصدد اود أن أذكر بأن وفد تشيكوملوفاكيا قد أشار في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الى الطابع الخطير لمحاولات إحياء الاحلاف العسكرية في المنطقة ، وخاصة حلف "كونديكا" . وموقفنا لا يزال سليما .

إننا نرى أنه قد آن الاوان أن نخضع عمليات التدخل الامريكي ودراسات البنتاغون الخطيرة بشأن إمكانية قيام الولايات المتحدة بعدوان مباشر بقوة قوامها مائة ألف جندي للحاجة العاجلة الى المحافظة على السلم والالتزام بالمعايير القانونية . ولقد آن الاوان أن تتصرف الولايات المتحدة ، وهي العضو الدائم في مجلس الأمن ، باحترام كامل لمسؤوليتها أمام المجتمع الدولي بأسره . إن مجلس الأمن يواجه مهمة بالغة الصعوبة تتمثل في الوفاء بالتزاماته . وسيوضح موقف المجلس إزاء مشروع القرار الناجم عن حكم محكمة العدل الدولية ما إذا كان المجلس ينجح في الاضطلاع بمهمته .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

الجمهورية العربية السورية . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : يود وفد بلادي أن يؤكد

مجددا على تقديره البالغ لكم شخصيا على جهودكم التي بذلتوها خلال هذا الشهر الحافل بالاحداث ، وأن يشيد بكفاءتكم وخبرتكم ومهارتكم التي ظهرت من خلال قيادتكم لأعمال هذا المجلس . وقد سبق لوفدي أن هناك على رؤوسكم للمجلس في مناسبة سابقة خلال هذا الشهر .

يجتمع المجلس اليوم للنظر في شكوى جديدة لحكومة نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الامريكية . الشكوى السابقة أمام هذا المجلس المقرر لم يمح عليها شهر واحد . ومالة هذا المجلس شهدت العديد من الجلسات بشأن التهديدات والاعتداءات الامريكية ضد نيكاراغوا وزرع الالفام في موانئها وفرض حصار تجاري عليها وتمويل عصابات المرتزقة وتدريبها للنيل من سيادة نيكاراغوا ومحاولات الاطاحة بنظامها الشوري التقدمي .

صحيح ان شكوى اليوم مقدمة من حكومة نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الامريكية ، إلا أنها في الواقع لا تنحصر بين الطرفين فقط ، أو في أمريكا الوسطى أو بالتهديد للسلم والامن في المنطقة فحسب ، بل إنها تتعلق بتهديد النظام القضائي الدولي وبالنظام القانوني الدولي وبالنظام المعاهدات والالتزامات الدولية .

لقد استمعنا اليوم الى فخامة الرئيس اورتيغا وهو يطالب المجلس المقرر بضرورة تحمل مسؤولياته لالزام الولايات المتحدة الامريكية بالانصياع الى قرار محكمة العدل الدولية ، وبالمبررات المنطقية التي اعتمدها قضاة المحكمة للطلب الى الولايات المتحدة الامريكية بالكف عن القيام بالنشاطات العسكرية في نيكاراغوا وضمها . كما ان القضاة طالبوا الولايات المتحدة الامريكية بالكف عن دعم وتمويل وتدريب عناصر المرتزقة والثورة المضادة لثورة نيكاراغوا الشعبية .

إن الادارة الامريكية رفضت قرار المحكمة الدولية ، وممثلها في هذا المجلس اعلن ما يشبه رفضه لهذا القرار ايضا ، حتى انه انكر الولاية القانونية لمحكمة العدل الدولية .

إن حجة الدفاع المشترك عن النفس التي تتمسك بها الادارة الامريكية أصبحت حجة واهية ولا تقنع احدا . فما من أحد يصدق أن دولة عملاقة كالولايات المتحدة الامريكية تخشى تهديدات من دولة صغيرة ومسالمة وغير منحازة مثل نيكاراغوا . لقد أصبحت هذه الحجج والمبررات من الذرائع المعروفة التي تتخذها الولايات المتحدة الامريكية اسلوبا للتعبير عن عدم رضاها وانزعاجها من الدول التي تسلك خطا سياسيا مستقلا . وأصبحت هذه الحجج والذرائع هي التي تميز سياسة الولايات المتحدة في قهر ارادة الشعوب وفرض منطق القوة على منطق الحق .

إذا لم يقوم هذا المجلس المقرر بوضع حد لسياسة الفطرية والقوة فان جميع القيم الانسانية والحضارية وجميع المبادئ القانونية الدولية ، واهمها مبدأ التعايش بين الامم في اطار التعاون الدولي ، ستكون معرضة للزوال والاندثار . فإذا سمحنا لمبدأ القوة للاقوى أن يسود في العلاقات الدولية فان كل الاسس التي قامت عليها منظمتنا الدولية معرضة للانهييار وبالتالي فان السلم والامن الدوليين مهددان بالخطر . إن الولايات المتحدة الامريكية ، اذا ما أرادت العيش في مجتمع متحضر تسوده اسس التعايش السلمي فيما بين الدول ويسمح لجميع الدول باختيار شكل التنظيم السياسية والاقتصادية التي تلائمها ، عليها أن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية

للدول المستقلة . ونيكاراغوا وغيرها من دول العالم تريد أن تعيش في سلام وبمعزل عن أي تهديد خارجي ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرك أن سياسة الاستزلام وإيجاد العملاء وزرع الأنظمة المنصرية ودعمها والتعاون معها في شتى المجالات لا تخدم أبدا مسيرة السلام في العالم . إن الاعتماد على النظام المنصري ونظام الفصل المنصري في جنوب أفريقيا ما هو إلا لضرب تطلعات الشعوب الأفريقية في الحرية والاستقلال ، كما أن الاعتماد على النظام الصهيوني في فلسطين المحتلة ومده بهشتى أنواع الدعم العسكري والمادي ما هو إلا لضرب تطلعات الشعب العربي في الحرية والاستقلال والسيادة . إن سياسة القوة والهيمنة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في شتى بقاع العالم أصبحت سياسة موجبة . والتهديد بالعدوان وحتى العدوان نفسه أدانه المجتمع الدولي بمرمته . وإن قصف ليبيا بالطائرات الأمريكية والاغارة على الأهداف المدنية وقتل المدنيين الأبرياء ليس لها من سند إلا من قبل الإدارة الأمريكية . وإن ممارسة حق النقض في هذا المجلس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية عملاتها في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة ليس من شأنه إلا تهديد الأسس التي قامت عليها المنظمة الدولية ومحاربة سيادة الحق والقانون في العالم .

إن إحلال السلام في أمريكا الوسطى لا يكون بالعدوان الأمريكي على نيكاراغوا ، ولا يكون بزرع الألغام الأمريكية في موانئ نيكاراغوا ، ولا يكون أيضا بمد عصابات المرتزقة للاطاحة بثورة نيكاراغوا . إن إحلال السلام لا يكون إلا من خلال الحوار البناء ، ومن خلال الاعتراف بحق شعوب أمريكا الوسطى في تقرير مصيرها ، ومن خلال الجهود الدولية المبذولة ، وبمبادرة خاصة جهود مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التي ترمي إلى إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة في أمريكا الوسطى .

إن وفد بلادي يناشد المجلس الموقر أن يتحمل مسؤولياته في هذه المرحلة العصيبة . إن الدفاع عن النظام القانوني الدولي هو من المهام الملحة التي تقع على عاتق المجلس . ومحيي أن نيكاراغوا يمسها الأمر مباشرة ، إلا أنها في شكواها تجسد تطلعات جميع الدول وبصورة خاصة الدول الصغرى . فنجاح المجلس في إلزام الولايات

المتحدة بالامتثال لقرار المحكمة هو نجاح لقضية الدفاع عن النظام القانوني والقضائي الدولي . وفي حال عدم تمكن المجلس من ذلك فأننا نكون قد دققنا ناقوس الخطر في أسس النظام القانوني الدولي .

وفي الختام فإن شعب بلادي متضامن مع شعب نيكاراغوا وحكومتها متضامنة أيضا مع حكومة نيكاراغوا ونضالنا واحد من أجل الحرية والاستقلال .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئاسة .

طلبت ممثلة نيكاراغوا الكلمة لممارسة حقها في الرد ، وأعطيتها الكلمة .

السيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

استمعنا باهتمام الى ممثل الولايات المتحدة وهو يسرد قائمة طويلة بالاتهامات والاكاذيب والباطيل والتحريفات التي تعمس حكومة ذلك البلد الى أن تبني على أساسها المبررات لعدوانها على بلادي .

ونظرا لافتقار سياسة العدوان التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا

الى أي سند قانوني أو سياسي أو أخلاقي ، تحاول صرف أنظار المجتمع الدولي والتنصل من مسؤولياتها بتوجيه اتهامات كاذبة لنيكاراغوا بارتكاب جرائم وأعمال غير سليمة وغير قانونية على الصعيد الدولي .

ونفس الحجج التي ساقها اليوم ممثل الولايات المتحدة سبق أن أحالتها الولايات

المتحدة الى محكمة العدل الدولية . وفي ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام أصدرت المحكمة قرارا واضحا وقاطعا لا يترك أي مجال للشك .

وصباح اليوم شرح رئيس جمهورية نيكاراغوا بالتفصيل النقاط الرئيسية التي

أخذتها المحكمة بعين الاعتبار والامتنعاجات الرئيسية التي خلعت اليها . وسأكتفي بذكر بعض منها فقط .

وفي دراستها الرئيسية قررت المحكمة - وذلك من الاهمية بمكان - أن الولايات المتحدة ، بتدريبها وتسليحها وتجهيزها وتمويلها وتموينها لقوات الكونتيرا أو بتشجيعها ودعمها ومساعدتها بشكل آخر للنشاطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، تكون قد عملت ضد جمهورية نيكاراغوا وخرقا لواجبها بموجب القانون الدولي المعرفي القاضي بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى .

وفي المادة الثانية من منطوق حكمها ترفض المحكمة تبرير الدفاع الجماعي عن الذات الذي جادلت به الولايات المتحدة في هذا الخصوص . وما يزيد أهمية هو أنها تعلن أن البرهان المقدم من قبل الولايات المتحدة كان غير كاف لاقتناع المحكمة بأن الحكومة النيكاراغوية مسؤولة عن أي تدفق للأسلحة إلى الثوريين السلفادوريين في السلفادور . ومن الواضح أن نيكاراغوا ليست البلد المعتدي . ومن الواضح أيضا أن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يرتكب العدوان في أمريكا الوسطى ، والبلد الوحيد الذي ينتهك السلامة الإقليمية والسيادة وحق تقرير المصير للشعوب . فلننا نحن في نيكاراغوا الذين نقول ذلك ، بل محكمة العدل الدولية .

إننا نتألم لحقيقة أن حكومة الولايات المتحدة التي تدعي احترام القانون الدولي تنتهكه بشكل واضح في حالة بلادي . وإننا نأسف على أن سياسة الولايات المتحدة هي الاستفادة الانتقائية من القانون الدولي بأن تدّعي إليه في بعض المناسبات ولا تدّعي إليه في مناسبات أخرى ، ومن ناحيتنا ، فنحن نأسف أيضا لحقيقة أن ممثل الولايات المتحدة قد أكد اليوم مرة أخرى أن بلاده مستظل شاهدة على سياسة عدوانها ضد بلادي ، وأنها ستواصل اعتراف العدوان والقتل ضد بلادي باسم الديمقراطية والحريّة التي تزعم أنها تؤازرهما . ومن ناحيتنا سنواصل السعي إلى الحوار والتفاوض والتفاهم ، ونحن مستعدون ، إذا كانت الولايات المتحدة أيضا مستعدة ، للبحث عن آلية لتسوية خلافاتنا . فنيكاراغوا مستعدة للعمل من أجل السلام كما ظلت تبرهن بسخاء على ذلك طيلة سنوات . وحتى الآن لاتزال أمام الولايات المتحدة فرصة لتغيير وتعديل الوضع واحترام رغبة المجموعة الدولية وحقوق البلدان الصغيرة . ولاتزال تستطيع المشوّل

لحكم محكمة العدل الدولية عن طريق الوقف الفوري للنشاطات العسكرية والشبه عسكرية في نيكاراغوا وضدها . نحن هنا ، ومستعدون لاييجاد ذلك الحل وذلك التفاهم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متحدثون آخرون في

هذه الجلسة . وسوف تنعقد الجلسة التالية لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند

المدرج على جدول الاعمال غدا ، يوم الاربعاء ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، الساعة ١١/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥